

أوال : فالإداري هو في الأصل مخطط لأنه يتخذ قرارات تثر على مستقبل المسسة التي ينتمي إليها. والتخطيط بهذا المعنى يسبق أي عمل ويحدد ألع مال التي يجب القيام بها في المستقبل بالكيفية و للتخطيط الوقت المالمئمين لتنفيذها. و نطالقا عالقة مباشرة بعنصرين رئيسيين الأول هو المستقبل والثاني هو العالقة لتحقيقها أو الأهداف و بين الغايات والوسائل المستخدمة لطرق القرار والخطة ومع أن البيع يستخدم الكلمتين بنفل المعنى إل إن الخطة قرار شامل وتفصيلي. فمثالً القرار بشراء جهاز معين ال يعتبر ولكن وضع المعايير التي تحكم عملية الاستثمار في شراء تخطيطا الأجهزة تعتبر كذلك. وبالمعنى نفسه فدن تعيين موظفين ال يعتبر ولكن وضع ميز والتعيينات تعتبر انية طويلة أأل لأجل وللنجاح في عملية التخطيط يجب الاهتمام بنوعية الأفراد الذين يقومون بهذه المهمة يجب أن يكون لديهم خبرة طويلة في العمل الإداري وكذلك القدرة على الحصول على المعلومات الضرورية من حاجة المسسة وظروفها. إن الاهتمام بالتخطيط جاء نتيجة للظروف المتغيرة التي تواجه رجال الأعمال وسرعة التغير في هذه الظروف. وقد وجد أن أأفضل هو معرفة هذه الظروف واتجاهاتها من أجل تجنب المخاطر الناتجة كما ذكرنا فدن الحاجة للتخطيط كانت أألن معظم المسسات تعمل في ظروف متغيرة. واضحا وللتعرف على أهمية التخطيط في الحياة الاقتصادية المعاصرة فسوف يتم استعرا التغيرات التي تحدث في البيئة وتثر على وظيفة التخطيط ويمكن تصنيفها في خمل مجموعات كما يلي : 1-1/ التغير التكنولوجي: أن التغير التكنولوجي من الأمور المهمة والتي لها تأثير كبير في حقول التسويق، النقل ليل في حقل الصناعة فحسب لكن أيضا والخدمات. ففي حقل الصناعة أدى التغير التكنولوجي إلى تغير هائل في الأجهزة والمعدات الصناعية مما كان له أثر كبير في زيادة النتاجية. وقد أدت هذه التغيرات إلى خلق فر كثيرة للمشروعات التجارية. وتختلف المشروعات الصناعية من حيث عالقتها بالتغير التكنولوجي بعح هذه المشروعات كان الرائد في هذا المجال وبعضها نجح في عملية استخدام الابتكارات الحديثة وتطبيقها في مجالات الصناعة المختلفة ومشاريع أخرى تقاعست عن التكيف مع هذا الزحف التكنولوجي فكان أن عانت من تقادم آآلتها وطرق النتاجية وأصبحت خار السوق بعد فترة وجيزة. مهمما أصبح التأقلم مع السياسات الحكومية أم فالقوانين را وأألنظمة التي تضعها الحكومة والتي لها دور في تنظيم العمل التجاري مثل قو ، قانون ضريبة الدخل، الاستثمار، وقانون الشركات يجب أن تدرس بعناية لمعرفة تأثيرها على وقد يدور في ذهن البيع بأن السياسات الحكومية تعتبر من المصاعب التي يجب مجابتهها أو التهرب منها ، وهذا خطأ كبير أألن بعح القوانين وأألنظمة الحكومية تعطي مزايا واعفاءات للشركات لتشجيعها على العمل في م جالت معينة أو في مناطق معينة مثل قانون تشجيع الاستثمار الأردني لسنة 1967 وتعديلاته يعطي بعح المشاريع التي تعتبر مشروعات اقتصادية مصدقة اعفاءات من ضريبة الدخل وضريبة أألبنية وأألراضي واعفاءات من الرسوم الجمركية لآلالت لتصل في حدها أألقصى إلى 9 سنوات. 3-1/ التغير في النشاط الاقتصادي العام: كذلك فدن التغير في الظروف الاقتصادية يعتبر من العوامل المهمة لرجال أأل عمال فتمويل مشاريع جديدة يعتمد على أألأسواق المالية وشروطها ورغبة الممولين في تحمل المخاطر للتمويل في